سياسية ■ إسبوعية ■ مستقلة
تصدر عن مركز الكرامة الإعلامي

www.hurrriya.com
حرية - السنة الثانية - العدد (٩٠) ٢٠١٤/٥/٢٦

## أنور بدر

تضمن «ميثاق الشرف» الصادر يوم ١٨ أيار ٢٠١٤، بتوقيع خمسة فصائل سورية مقاتلة ضد نظام الأسد ١١ بندا ركزت على ثوابت الثورة، وأثار الكثير من ردود الأفعال والمقاربات، إذ رحبت فيه أغلب فصائل المعارضة السياسية والعسكرية، بينما أعلنت «جبهة النصرة» رفض الميثاق فقهاً وشرعاً، مطالبة بالعودة عنه، لأن الجبهة لن ترضى في النهاية إلا «دولة تقوم على حاكمية الشريعة بلا خفاء ولا مداورة».

وقد رأينا أن نتوقف مع الجدل الذي أثير داخل المرجعية الاسلامية تحديداً، بإحالته إلى «وثيقة العهد وميثاق جماعة الأخوان المسلمين» التي أصدرتها الجماعة بتاريخ ٣/٢٥ /٢٠١٢ أي في نهاية العام الأول للثورة، باعتبارها «أساساً لعقد اجتماعي جديد، يؤسس لعلاقة وطنية معاصرة وآمنة بين مكونات المجتمع السوري».

حيث التزم الإخوان المسلمون بالعمل على أن تكون سوريا المستقبل «دولة مدنية حديثة، تقوم على دستور مدنيّ، منبثق عن إرادة أبناء الشعب السوري، قائم على توافقية وطنية، تضعه جمعية تأسيسية منتخَبة انتخاباً حراً نزيها، يحمي الحقوق الأساسية للأفراد والجماعات، من أيّ تعسّف أو تجاوز، ويضمن التمثيل العادل لكلّ مكوّنات المجتمع» كما جاء في البند الأول للعهد وميثاق شرف الجماعة.

ورغم تقصير ميثاق الفصائل الخمس في تناول وتحديد طبيعة الدولة المدنية الحديثة القائمة على دستور مدني، إلا أنه تحدث عن الشعب السوري، مؤكداً أن «قوانا الثورية تعتمد في عملها العسكري على العنصر السوري، وتؤمن بضرورة أن يكون القرار السياسي والعسكري في الثورة سوريا خالصا رافضة أي تبعية للخارج». وهو ما رفضته جبهة النصرة بشدة، موضحة أنه «يجمعنا بأهل الإسلام أخوة الدين التي تسمو على كل رابطة ترابية أو وطنية»، لتضيف بلهجة قاطعة «وليعلم الجميع أن الدولة الإسلامية المنشودة التي نريدها هي الدولة التي تقوم على أساس الدين والإيمان والشريعة قبل كل شيء».

كما ترفض الجبهة ما جاء في ميثاق الفصائل الخمسة بشأن اللقاء والتعاون مع الأطراف الإقليمية والدولية المتضامنة مع محنة الشعب السوري بما يخدم مصالح الثورة، لأن هذه الأطراف برأيهم «لا تعمل إلا على محاربة الإسلام وأهله والوقوف في وجه عودة الخلافة الراشدة». فيما التزمت جماعة الأخوان بدولة تنبذ الإرهاب وتحاربه، و«تحترم العهود والمواثيق والمعاهدات والاتفاقيات الدولية، وتكون عاملَ أمن واستقرار، في محيطها الإقليمي والدوليّ».

كذلك أخذت جبهة النصرة على الفصائل الخمسة «أنها تريد أن تقدِّم رموز النظام ومجرميه إلى المحاكمة العادلة بعيداً عن الثأر والانتقام» وهذا مخالف لما قررته الشريعة. فهناك ثأر شرعي وانتقام شرعي قررته الشريعة الغراء. كما رفضت الجبهة فكرة «تحقيق الحرية والعدل والأمن للمجتمع السوري بنسيجه الاجتماعي المتنوع بكافة أطيافه العرقية والطائفية». وهو ما اعتبرته الجبهة خروجا على الشرع الذي يرفض المساواة في التعامل مع الطوائف والفرق المذهبية. فيما التزمت جماعة الأخوان المسلمين «باحترام حقوق سائر مكوناتها العرقية والدينية والمذهبية، وخصوصية هذه المكوّنات، ... وبحقّ التعبير عن هذه الخصوصية».

السؤال الذي يلي الإشارة لتلك التناقضات: كيف مضت الجبهة الاسلامية التي تعتبر الفصيل الأكبر بين موقعي ميثاق الشرف الثوري في رفع سوية تنسيقها وقتالها المشترك مع جبهة النصرة إلى حد التوحد مع فصيلين آخرين في تكتل ضخم دعيَ «اتحاد الشرقية» الذي أعلن عنه يوم السبت الماضي فقط، لقتال وطرد قوات داعش من المنطقة الشرقية؟ أم المواثيق لا تحكم تحالفات الواقع؟.

الافتتاحية

# فيتو لحماية الأسد أم لقتل السوريين؟

## سامي شيحان

زيارة نائب رئيس الوزراء الروسي ديمتري رغوزين إلى سوريا يومْ السبت الماضي، أتاحت للأسد فرصة تقديم الشكر للجانب الروسي على الفيتو الرابع الذي حمى هذه المرة نظامه من تهديد الجنائية الدولية، التي ستحاسبه على جرائمه المرتكبة بحق الشعب السوري.

غير أن هذه الزيارة تنطوي على أهداف أخرى، فالسيد روغوزين هو مبعوث خاص للرئيس الروسي فلاديمير بوتين، ورئيس اللجنة العسكرية الصناعية في روسيا ورئيس الجانب الروسي في اللجنة المشتركة الروسية السورية للتعاون التجاري والاقتصادي والعلمي والفني. ولا بد أن هذا الصفات تُحيلنا بالضرورة إلى تصريح للسيد سيرغي كورونكوف مدير عام مؤسسة «ميغ» لصناعة الطائرات، والتي تزامنت مع زيارة الوفد الروسي لدمشق، حيث أعلن كورونكوف أن روسيا وسوريا وقّعتا عام ٢٠٠٧ عقداً لتوريد ١٢ طائرة حربية من طراز ميغ ٢٩ الحديثة، وذلك حتى عام ٢٠١٧، مضيفا أن ٤ طائرات من هذا الطراز جاهزة الآن لتسليمها إلى سوريا، كما نقلت وكالة الأنباء «ايتار تاس».

تذكرنا تلك التصريحات الروسية التي تتحدث عن تنفيذ التزامات واتفاقيات سابقة مع النظام السوري، بتصريحات مشابهة لتوريد شحنة من صواريخ اس اس- ٣٠٠ المضادة للطائرات، غير أن موسكو تدرك قبل غيرها أن النظام السوري قد أفلس اقتصاديا، ولا يملك القدرة على تسديد ثمن هذه الصفقات، والنظام السوري من جهة ثانية، ليس بصدد أي حرب خارجية تستدعي استخدام الطيران، أو تستدعي الحاجة إلى صواريخ مضادة للطيران.

فهل تكون التصريحات السابقة مجرد زوابع إعلامية تحمل رسائل تصعيدية لخصوم روسيا الغربيين؟ أم هي تأتي لدعم النظام قبل أسبوعين من الانتخابات الرئاسية للأسد؟ أم أن روسيا وعبر الفيتو الرابع قد حمت النظام من دفع فواتير جرائمه ضد السوريين، معنية حقيقة، بل وشريكة في هذه الجرائم من خلال إصرارها على تزويد النظام بالمزيد من أسلحة التدمير والقتل بحجة أن النظام يخوض حرباً ضد الإرهاب؟

حرية - السنة الثانية - العدد (٩٠) ٢٠١٤/٥/٢٦

# الدفاع عن « فلسطين» في المليحة!

نبيل حيفاوي

نقلت أجهزة الإعلام التابعة للنظام, خبرا عن سقوط عدد من الفلسطينيين , وهم يدافعون عن «المخيم» في المليحة! هكذا وبكل غباء, أو استهتار بوعي المواطن السوري, والفلسطينيين في كل مكان, فتوهم المستمع للخبر وكأن مخيم اليرموك على حدود مدينة المليحة, أو أن المليحة تقع في الجليل الفلسطيني, أو في غور فلسطين؟

ينتمي الذين سقطوا في المليحة, لفصيل يسمى «فتح الانتفاضة», والمعروف عنه ارتباطه التام بالنظام, وخضوعه لقراراته الأمنية والعسكرية والسياسية, وقبلهم سقط كثيرون من فصائل وتشكيلات أخرى (جماعة جبريل, وجيش «التحرير» الفلسطيني, وجبهة النضال الشعبي), في معارك النظام ضد الشعب السوري, وضد الفلسطينيين في مخيم اليرموك, ومخيمات خان دنون والنيرب ودرعا وحندرات, في هجمات شنتها قوات النظام وميليشياته داخل المخيمات, أو على البلدات المجاورة.

مؤخرا ادعى النظام أن «الفصائل الفلسطينية» فشلت في إعادة الأمن لمخيم اليرموك, وهو اضطر لسحبها من داخل المخيم ليتكفل هو ببسط الأمن, بعد سحق المخيم وتدميره. فبعد فشله ومعه الفصائل الموالية, وازدياد الضغط عليه في الغوطة, وخاصة في المليحة, مع نضوب طاقته البشرية القادرة على تغطية المساحة الواسعة التي يشن هجماته عليها, اضطر لنقل «قوات الفصائل الفلسطينية الموالية له, إلى خطوط المواجهة الملتهبة, وتحت ستار أنه لم يعد بحاجة

لدورها في مخيم اليرموك, وبالتحديد إلى جبهة المليحة, وكان أن خسرت «حماعة الانتفاضة» عددا من الشباب, ولا تعرف أسرهم وعائلاتهم, كيف ومتى وأين سقطوا, فجاء البيان الرسمي ليعلن عن سقوطهم وهم يدافعون عن المخيم في «المليحة», بما يترك الانطباع إما أن المخيم قرب المليحة, أو بأن هناك مخيم في منطقة المليحة, وكلا الأمرين لا صحة لهما بتاتاً.

أكاذيب النظام بما يتعلق بالفلسطينيين في مخيمات سوريا, بدأت مع الأيام الأولى للثورة, وقبل ذلك حتى, حين نظمت أدواته بين الفلسطينيين, مسيرة إلى الجولان المحتل, وضحت بعشرات الشباب, دون أن يطلق النظام الذي تعمل بإمرته, طلقة واحدة للدفاع عنهم, فبدت العملية كمن يقود «الخراف» إلى المسلخ. ومع الأيام الأولى للثورة, قبل الاضطرار لحمل السلاح, كان دأب عملائه وأجهزته وأدواته, إظهار المخيمات والشعب الفلسطيني في سوريا, بأنه مع النظام, فاضطر الفلسطينيون لدحض هذا الادعاء, وبدأوا بالتظاهر وبدعم المنكوبين من الريف الدمشقي والسوري, وبشكل سلمي ومدني, فكان الرد من جماعة جبريل والأمن, بالرصاص والقذائف, وسقط العشرات من الضحايا الفلسطينيين.

وخرجت بعض الخيمات عن سيطرة السلطة وأدواتها (اليرموك, ومخيم درعا), فجن جنون النظام, وهدد حلفاءه من الفصائل بالويل والثبور إذا لم يقوموا بدور في قتال أبناء الشعب الفلسطيني, باعتبار ما يجري «مؤامرة» على القضية الفلسطينية. ولما فشل هؤلاء بسبب تمرد عناصرهم على أوامر إطلاق النار في المخيمات, باستثناء قلة من الساقطين, ومع حاجة النظام لهم في جبهات ساخنة جدا, ولضمان السيطرة على تلك المجموعات, قام بتوزيع العدد الأكبر منهم , على جبهات القتال بعيدا عن المخيمات, فشاركهم في معارك عدرا, والغوطة, وأخيرا في مدينة المليحة, وهناك سقط منهم عدد كبير في يوم واحد, وينتمون لبيئة اجتماعية واحدة, مما أثار سخط ذوييهم, وأقاربهم وأبناء شعبهم. وهنا جاءت كذبة الإعلام التابع للنظام «سقطوا في المليحة وهم يدافعون عن المخيم», وهو ما زاد السخط بين الفلسطينيين, واستعادة التساؤل عن مصلحتهم في القتال ضد الشعب السوري؟

# فيتو روسي و «كلور» في كفر زيتا

ماجد حمود

للمرة الرابعة, رفع المندوب الروسي في مجلس الأمن, بطاقة» فيتو» لمنع المجتمع الدولي من تحويل «الملف السوري» إلى محكمة الجنايات الدولية. وحجة المندوب الروسي أن مشروع القرار المقترح من فرنسا, يمكن أن يستخدم غطاءاً يؤدي لزيادة الأزمة, وتمرير أهداف أخرى دون أي تفسير أو توضيح لتلك الحجة.

وكما كان شأن «الفيتوات» السابقة, حين تزامنت مع وحشية أعلى أقدم عليها النظام, وكان استخدام الكيماوي إثر الفيتو الثاني للدبلوماسية الروسية, وبعد «حل» موضوع السلاح الكيماوي, واستسلام النظام لموقف أميركا, كان سلاح البراميل, الذي أصبح هو الأكثر استخداماً في القصف والتدمير, حتى جاء السلاح الكيماوي «المخفف» غاز الكلور, ليصبح أيضاً بديلاً مفترضاً لدى النظام, لسد ثغرات عجزه وقصوره في المواجهة مع الثوار, كل ذلك في مناخ التعطيل الروسي للشرعية الدولية.

وجاء الفيتو الأخير لروسيا والصين, في ذات الوقت الذي تتعرض فيه بلدة كفر زيتا في ريف حماة, لهجمات كيماوية بغاز الكلور, ولم يسمع أحد أي اعتراض روسي على هذا الاستخدام, وقبل كفر زيتا, في داريا والمليحة وحلب وحوران. على العكس كانت التصريحات الروسية تصب في خدمة النظام والدفاع عنه, كالقول: لم يتأكد مثل هذا الاستخدام, أو اتهام كتائب الثوار في إشاعة هذا الخبر, أو أنها هي التي تستخدمه. وكما هي عادة الدبلوماسية الروسية, تشوه المعطيات والحقائق الواقعية أو تتجاهلها لتثبت منطق النظام ودعايته.

وإذ ينصب اهتمام النظام في هذه الفترة على إظهار قدرته على تمرير «الانتخابات الرئاسية», التي أثارت سخط واستهزاء دول العالم لها, فإن دعم موسكو لهذا «الاستحقاق» يضيف عنصرا آخر للتطرف الروسي في مجلس الأمن, يجعل الفيتو ضرورة للسياسة الروسية تجاه الأزمة السورية, حتى لا تتهاوى خدعة الانتخابات, وما ينتج عن ذلك من إحباط في صفوف النظام وصفوف حلفائه.

كما أن حاجة النظام للمزيد من الوقت, ليبقى بمنأى عن القرارات الدولية, تترافق مع أوسع وأعنف حملة عسكرية مجنونة, تشمل مساحة سوريا كلها, حيث تتواجد كتائب الثوار وحاضنتهم الاجتماعية. ويراهن النظام ومعه روسيا, على تحقيق ما يشبه الحسم العسكري الكامل

ضد الثورة بزمن قصير, في أقرب وقت, ويجيئ الفيتو الروسي حول تحويل الملف السوري للجنائية الدولية, لإعطاء النظام الثقة بنجاته من العقاب, وللرهان على انتصار حاسم يطوي الملفات كافة, ويضع العالم أمام أمر واقع, يفرض إعادة النظر في طريقة التعامل مع بشار الأسد, خاصة وأنه سيلوح «بشرعيته» في نتائج الانتخابات الهزلية, التي فبركت من أجل كسب الأوراق أو خلطها, بما يساعد ه وحلفائه على فتح مخارج جديدة تجنبه التقهقر والسقوط.

# فقر مستمر من عهد الطاغية الأب.. فأين مليارات التنمية؟

تحقيق: نوار الحموي

يروي لنا المدرس «حسام» أنه درَس في عام ١٩٨٢ في إحدى قرى الحسكة، وهناك تعرف على الفقر وجهاً لوجه، من خلال اختلاطه بالناس الفقراء، الذين كانوا يمضون العام وطعامهم الخبز والشاي والبرغل، كوجبات أساسية، ومع قدوم الربيع كانت تضيف بعض الأسر مادة اللبن والحليب بسبب امتلاكها عدة رؤوس ماشية.

هذا الواقع الاجتماعي الاقتصادي البائس، يدلل إلى درجة كبيرة أن تلك المناطق كانت بمعزل عن أية تنمية اجتماعية اقتصادية، مع أنها تشكل المستودع الأساسي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي في الزراعة والصناعات الإستخراجية.

وهناك من يؤكد أن فقراء الأمس في سوريا مازالوا فقراء اليوم، مع استمرار النهب المنظم لمقدرات البلد ومواردها الطبيعية.

وإذا بقينا في إطار الحديث عن محافظة الحسكة كنموذج عن المنطق المهملة حكومياً والمنهوبة مواردها، نقول استناداً لبيانات رسمية، أنه في محافظة كبيرة كالحسكة، تضم ١٦ منطقة وناحية و٢٣٨١ قرية، ليس فيها سوى مركز ثقافي واحد فقط مقابل ٨٤٤ مركزاً دينياً موزعة على ٧٧٨ قرية، وتؤكد البيانات أيضاً أن نسبة الأمية بين سكان المحافظة وصلت عام ٢٠١١ إلى نحو ٣١,٥٪، ونسبة من يقرأ ويكتب إلى ٢٨,٤٪ ليكون بذلك نحو ٦٠٪ من سكان المحافظة خارج منظومة التعليم تماماً، فيما لم تتجاوز نسبة حملة الشهادة الجامعية وما فوق أكثر من ٢,٣٪، والثانوية العامة ٩,٢٪.

ومن المهم أن نذكر أن بيانات إحصائية جمعت قبل الثورة السورية تبين أن نحو ٥٣,٩٪ فقط من مساكن المواطنين في محافظة الحسكة تستخدم شبكة عامة للصرف الصحي، و٣٧,٢٪ تستخدم حفرة فنية، والخطير أن ٧٪ من المساكن كانت تعتمد على مجارٍ مكشوفة، وتضيف البيانات أن ٩٠٪ من شوارع قرى الحسكة ترابية، و٣,٤٪ منها فقط معبدة.

ويمكننا أن نعمم الإحصاءات السابقة على العديد من المحافظات السورية، حيث تعامل النظام ومنذ أيام الطاغية الأب مع الاقتصاد السوري كبقرة حلوب لصالح القصر الجمهوري وعائلات الأسد وشاليش ومخلوف.

ومن زار القرى السورية في مختلف المحافظات يعرف أن نسبة كبيرة من المنازل فيها ما تزال تتعامل مع الحفر الفنية، لا بل هناك قرى منسية في المناطق الشرقية لا تعرف شيئاً اسمه خدمات فنية و شبكات صرف صحي أو مياه صالحة للشرب.

والجزيرة السورية التي تضمّ الحسكة وقراها هي أمثلة الفقر المستمر، فقبل الثورة بسنوات عانى أهلها من موسم مطري كان الأسوأ منذ أربعين عاماً وذلك بين خلال أعوام ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ و٢٠٠٨ فهاجر من قراها الأشد فقراً وتأثراً ٦٠ ألف عائلة، بينها ٣٧ ألف عائلة من محافظة الحسكة، حيث اضطر أهالي تلك القرى إلى ترك منازلها والإقامة في خيم على أطراف محافظات الجنوب والساحل والوسط، وذلك بحثاً عن دخل متواضع يتمكنون من خلاله إطعام أطفالهم.

في مقال اقتصادي للصحفي «زياد غصن» نشره في جريدة الأخبار يوم ١٦ـ ٥ ـ ٢٠١٤ حمل عنوان: «الجزيرة السورية، من يمكن أن يلوم الفقراء؟» يذكر فيه أحوال الجزيرة السورية في السنوات التي سبقت الثورة السورية، حيث الإهمال والتهميش والفقر والحقد، حتى أن مسؤولاً حكومياً سابقاً يروي كيف ذهب وفد حكومي إلى المحافظات الشرقية للتعرف إلى الواقع الاقتصادي، ولم يتجرأ رئيس الوفد على النزول إلى لقاء جماهيري، بسبب النقمة والغضب والاستياء من الوعود الخلبية التي كان يقطعها للناس ولا ينفذ منها شيئاً.

يتضمن المقال معلومات هامة ترصد مدى التهميش والفقر في الجزيرة السورية أوردها الدكتور حسين القاضي الذي أفاد الصحفي بمعلومات هامة وهو أستاذ المحاسبة في كلية الاقتصاد في جامعة دمشق ووزير الصناعة السابق فذكر أن الأزمة من دون أدنى شك هي أزمة اقتصادية بالدرجة الأولى، برغم الغلاف الأيديولوجي. فالتخلف في مجال الإنتاج والعلم وغياب الخدمات الرئيسية والمدارس والعدالة وتفشي المحسوبيات والرشوة وعدم الاهتمام بتعليم اللغة العربية في تلك المنطقة، جميعها عوامل خلقت استياءً واسعاً لدى مواطني المنطقة الشرقية والشمالية من البلاد.

ومن المعطيات الهامة التي يذكرها غصن أن ٩٨٪ من قرى الحسكة تخلو من مستوصفات، وأن ٩٩٪ تخلو من العيادات الطبية، و٩٨٪ من القرى تخلو من أي صيدلية.

ويتساءل الصحفي عن المليارات التي قيل حكومياً أنها ذهبت لتنمية تلك المناطق؟

وحالياً كما يعرف العالم أجمع وبعد ثورة السوريين على النظام الذي امتهن النهب والقتل والاعتقال ما يزال الفقر والبؤس والخوف هو المسيطر على عموم ملايين السوريين، وحكومة هذا النظام الحلقية تريد تثبيت سياسة الصندوق الأسود حيث نشر موقع «داماس بوست» الموالي للنظام منذ أيام قليلة خبراً يفيد أن رئاسة الحكومة أصدرت مؤخراً تعميماً يقضي بتوجيه مختلف المؤسسات والجهات الحكومية بضرورة عدم الإدلاء بتصريحات، أو الكشف عن أية بيانات وإحصائيات حكومية جديدة تتحدث عن قيمة الأضرار والخسائر جراء التدمير الذي لحق بمختلف البنى التحتية التابعة للحكومة السورية خلال الأحداث التي تمر بها سورية منذ بداية الأزمة.

ورغم محاولة حكومة الحلقي إخفاء الواقع فإن تقديرات من حكومة النظام تشير إلى أن قيمة الإضرار الذي لحق بالاقتصاد السوري تجاوز عتبة الـ١٠٠مليار دولار بكثير، وتراجع الناتج المحلي في البلد إلى أكثر من النصف، وذلك مع خروج العديد من المعامل والمنشآت من الخدمة إضافة إلى المساحات الكبيرة من الأراضي الزراعية التي أصبحت خارج الإنتاج منذ حوالي ٣ سنوات.

وإذا بقينا في إطار الواقع الاقتصادي السوري وذهبنا نحو أحوال الزراعة هذه الأيام فإن مؤشرات عديدة تقول أن إنتاج هذا العام من القمح والشعير هو الأسوأ منذ أكثر من أربعين عاماً.

وتكشف تقارير اقتصادية إلى أنّ قطاع الزراعة الذي يعد رافداً أساسيا لتحقيق الأمن الغذائي طال تأثير تراجعه خزينة الدولة وحياة المواطن، ارتفاعا في الأسعار وندرة في المواد وبطالة كبيرة وتدهور في الأعمال، كما أدى ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج وصعوبة تأمين المحروقات وانقطاع الكهرباء وارتفاع أسعار النقل والجفاف ونقص المساحات المزروعة إلى تراجع الإنتاج الزراعي بشكل كبير وملحوظ، وارتفعت أسعار هذه المواد أكثر من عشرة أضعاف، حيث تشير البيانات بأن إنتاج القمح تراجع بنسبة ٨٠٪، وإذا بقينا في حديث الاقتصاد فإن تراجع تحويلات المغتربين السوريين نتيجة سفر الكثير من العائلات السورية، مما أدى إلى خسارة إضافية في الخزينة العامة، والنتيجة فقدان الخزينة السورية لجزء أساسي من وارداتها، وتجاوزت نسبة التضخم مستوى ٦٠٪ عام ٢٠١٣.

يرى عبد الرحمن الكواكبي في طبائع لاستبداد أن الفقر ابن الاستبداد، والبطالة ابنته وعشيرته الجهالة ووطنه الخراب.

ويستمر الخراب والفقر والقتل والاعتقال والكذب في ظل أسوأ نظام عرفه التاريخ المعاصر، ومع ذلك فإن إرادة السوريين ماضية نحو اقتلاعه.

# اللاجئون السوريون في لبنان وتجاهل المجتمع الدولي

**منظمة العفو الدولية ١ مايو ٢٠١٤**

أفاد تقرير جديد نشرته منظمة العفو الدولية بوجود نقص كبير في حجم المساعدات الدولية التي تركت اللاجئين السوريين في لبنان غير قادرين على الحصول على الرعاية الطبية الضرورية. ولقد أصبح الوضع من البؤس بحيث اضطُر اللاجئون في بعض الحالات إلى العودة إلى سورية للحصول على العلاج الذي يحتاجون إليه. ويُحدّد التقرير المعنون «خيارات مؤرقة: لاجئون سوريون بحاجة إلى رعاية صحية في لبنان» بعض الثغرات الخطيرة على مستوى الخدمات الطبية المتوفرة للاجئين. فقد شهدت بعض الحالات رفض المستشفيات إدخال اللاجئين السوريين بما في ذلك حالات الطوارئ.

في معرض تعليقها على الموضوع، قالت مديرة برنامج القضايا العالمية بمنظمة العفو الدولية، أودري غوغران: «ثمة نقص خطير ومؤلم في العلاج بالمستشفيات والرعاية المتخصصة المتاحة للاجئين السوريين في لبنان، ولقد زاد نقص التمويل الدولي من تفاقم الأوضاع سوءاً. ويعاني اللاجئون السوريون في لبنان كنتيجة مباشرة للتقاعس المعيب من طرف المجتمع الدولي عن تمويل كامل احتياجات برامج الأمم المتحدة للإغاثة في لبنان».

وسبق للأمم المتحدة وأطلقت نداء عاجلا لجمع ١,٧ مليار دولار لأغراض عملها في لبنان خلال عام ٢٠١٤، وذلك كجزء من النداء العاجل الذي أُطلق من أجل جمع ٤,٢ مليار دولار تُخصص للاستجابة لاحتياجات اللاجئين السوريين عموما، ولكن من المؤسف أن جُل ما تم تأمينه من ذلك المبلغ لا يتعدى ١٧ بالمائة حتى الآن.

ويتصف نظام الرعاية الصحية في لبنان بارتفاع تكاليف العلاج فيه كونه تابع للقطاع الخاص في معظمه، الأمر الذي يدفع الكثير من اللاجئين للاعتماد على الرعاية الصحية بالأسعار المدعومة التي توفرها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ومع ذلك وجراء نقص الأموال، اضطُرت المفوضية إلى فرض نظام يقيد مجموعة الشروط التي يجب على اللاجئ أن يستوفيها للحصول على علاج في المستشفى. وحتى إن استوفى اللاجئ تلك الشروط، فسوف يُضطر حينها إلى دفع ٢٥ بالمائة من إجمالي التكلفة من جيبه الخاص.

وكثيراً ما يُرد اللاجئون السوريون على أعقابهم بعد التوجه إلى المستشفيات التي ترفض إدخالهم، حتى وإن كانوا يعانون من عوارض صحية خطيرة، أو بحاجة إلى متابعة الحصول على علاجات أكثر تعقيداً. وتعرض الفتى عارف (١٢ عاماً) لحروق بالغة في ساقيه، إلا أنّ ذلك لم يشفع له كي يتم إدخاله إلى المستشفى الأمر الذي تسبب بتدهور حالته الصحية. حيث التهبت حروقه وانتفخت ساقاه. ووفق الشروط التي تفرضها المفوضية الآن، لا تنطبق على عارف معايير الحصول على رعاية صحية بأسعار مدعومة، وعليه لم تكن المفوضية قادرة على تغطية تكلفة علاجه لأكثر من خمسة أيام.

وفي نهاية المطاف، تمكنت شبكة خيرية محلية من العثور على طبيب تبرع بإجراء عملية جراحية لعارف الذي لا زال بحاجة للخضوع إلى ١٣ عملية جراحية أخرى حسب ما ورد، وهو ما لا يمكن القيام به داخل لبنان، نظرا لغياب المعدات الطبية المتخصصة لباقي العمليات. وقالت غوغران: «تواجه الأمم المتحدة واللاجئون على حد سواء خيارات صعبة ومقلقة الآن».

مُضيفة أنّ: «المفوضية السامية وشركاؤها يعطون الأولوية للرعاية الصحية الأولية وعلاج حالات الطوارئ. ولا شك أن هذه الأولويات أمر حيوي، وقال العاملون في مجال توفير الخدمات الصحية الإنسانية في الميدان لمنظمة العفو الدولية أنه بالإمكان تخفيف القيود المفروضة حاليا على الحصول على الرعاية في المستشفيات، في حال تمت زيادة حجم التمويل المخصص للإغاثة».

ولا يقدر العديد من اللاجئين السوريين المصابين بالسرطان وغيره من الأمراض المزمنة على تأمين تكلفة العلاج الباهظة في لبنان. وثمة عدد متزايد من العائلات التي أصبحت مثقلة بأعباء الدين جراء ارتفاع تكلفة فاتورة العلاج. وتُضطر اللاجئة السورية، أمل، إلى العودة لسوريا مرتين أسبوعيا من أجل عملية غسيل الكلى التي لا تستطيع تأمين تكلفتها في لبنان. وقالت لمنظمة العفو الدولية: «أخشى العودة إلى سوريا ولكن لا خيار آخر أمامي».

ولقد تفاقمت أوضاع بعض الحالات التي كانت تتطلب علاجا بسيطا لتصبح حالات خطيرة تهدد حياة المرضى جراء المضاعفات الناجمة عن غياب العلاج أو الدواء.

وقالت أودري غوغران: «تدفع الأمراض بعائلات بأكملها نحو الانزلاق في هاوية الدَيْن. ولا تتوفر الكثير من فرص العمل للاجئين السوريين الذين وصل معظمهم إلى لبنان دون أن يكون بحوزتهم أي مال أو أنهم حملوا القليل منه فقط. ولقد اضطُر الناس للاختيار بين سداد رسوم الرعاية الطبية أو دفع الإيجار أو شراء الطعام».

وأردفت غوغران القول «أن الوقت قد حان كي يعترف المجتمع الدولي بتبعات تقاعسه عن توفير المساعدة الكافية للاجئين الفارين من النزاع في سورية. وثمة حاجة ماسة تتطلب من البلدان أن تفي بتعهداتها على صعيد النداء الإنساني العاجل لتلبية الاحتياجات الخاصة بالأزمة السورية، وأن تكثّف من جهودها لتوفير فرص لإعادة توطين الفئات الأكثر ضعفا وهشاشة بين اللاجئين، بما في ذلك أولئك منهم الذين هم بحاجة ماسة للحصول على العلاج الطبي».

وتدرك منظمة العفو الدولية أنّ تدفق اللاجئين قد خلق ضغطا هائلا على موارد لبنان، لا سيما في قطاع الخدمات الصحية. وقالت غوغران: «يتعين على لبنان أن يضع إستراتيجية

وطنية تُعنى بالصحة من شأنها أن توفر المزيد من المخصصات لجميع المتواجدين على الأراضي اللبنانية، بما في ذلك الفقراء والمهمشين من اللبنانيين ومجتمعات اللاجئين أيضا».

واختتمت غوغران تعليقها قائلة: «يواجه لبنان خيارات صعبة على صعيد التكيف مع احتياجات سكانه، والوفاء بالتزاماته تجاه اللاجئين المتواجدين على أراضيه. ولا يجوز ترك لبنان وحده كي يواجه إحدى أكبر أزمات اللجوء في التاريخ. فهذه مسؤولية دولية مشتركة ويجب على البلدان التي تمتلك القدرة الاقتصادية أن ترتقي إلى مستوى الحدث».

خلفية: يرزح لبنان تحت عبء ثقيل من الالتزامات، يقابله نقص في الموارد التي تخوله التصدي كما ينبغي لأزمة اللجوء السورية الآخذة بالاتساع. وثمة أكثر من مليون لاجئ فار من سوريا مسجلين رسميا في لبنان. ومن المتوقع أن يصل عدد اللاجئين إلى مليون ونصف مليون لاجئ مع نهاية العام ٢٠١٤ – أي ما يعادل ثلث سكان لبنان قبل اندلاع النزاع في سورية.

يركز التقرير على اللاجئين السوريين دون غيرهم من اللاجئين الذين يستضيفهم لبنان بما فيهم حوالي ٥٠٠٠٠ لاجئ فلسطيني فروا إليه من سوريا، بالإضافة إلى اللاجئين الفلسطينيين الآخرين المقيمين فيه. وهؤلاء يمكن لهم الحصول على خدمات الرعاية الصحية من خلال وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، وليس من خلال المفوضية السامية لشؤون اللاجئين.

للإطلاع:

**http://www.amnesty.org/ar/news/syrian-refugees-lebanon-desperate-health-care-amid-international-apathy21-05-2014-**

حرية ـ السنة الثانية ـ العدد (٩٠) ٢٠١٤/٥/٢٦

# دعاية غربية

محمد سليم

فعلتها روسيا والصين مجدداً، فللمرة الرابعة يرفع مندوبا الدولتين في مجلس الأمن الفيتو في وجه مشروع يتعلق بسوريا. هذه المرة أحبط الحليفان مشروع قرار تبنته فرنسا في مجلس الأمن، يدعو الى إحالة «طرفي النزاع» الى المحكمة الجنائية الدولية.

١٣ دولة صوتت لصالح مشروع القرار، ولكن الفيتو المزدوج كان هو الأقوى، وجاء مجدداً الانقسام في مجلس الأمن، ومعززاً الموقف الروسي القائل: لا حل في سوريا إلا وفق الإرادة الروسية.

الصين ـ حسب تقارير عديدة ـ كانت محرجة وقد ارتأت إرضاء الروس بعد أن أغضبتهم في امتناعها عن التصويت على قرار يخص القرم. غير أن المسألة لم تكن يوماً في الموقف الصيني، والجميع يعلم أن الفيتو الحقيقي هو روسي أصلاً، وما الفيتو الصيني إلا مجاملة..

كان من شأن القرار أن ينيط بالمحكمة الجنائية صلاحية ملاحقة كل من يشتبه بارتكابه جرائم حرب في سوريا، وهذا يشمل مسؤولي النظام كما يشمل قادة في التنظيمات المسلحة (المتطرفة خاصة)، وقد ركزت صيغة المشروع الفرنسي على عبارة «طرفي النزاع» لإحراج الروس وإظهارهم بمظهر داعم الإرهاب والتطرف في حال عدم موافقتهم، فهل فات الفرنسيين أن لا شيء بإمكانه إحراج الروس؟

هل كان الموقف الروسي مفاجئاً؟

بالطبع لا، فلماذا أصرت فرنسا إذاً على تقديم المشروع؟ ولماذا حشدت الولايات المتحدة كل هذا الدعم الدبلوماسي والدعائي لمشروع فاشل سلفاً؟

بعد الفيتو الروسي الأول، وإثر حملة انتقادات غربية، قال وزير خارجية روسيا، سيرغي لافروف، إن الغرب «يصلي من أجل أن نكرر الفيتو مرة أخرى.. إنه يختبئ خلف رفضنا». لافروف المعتاد على التفوه بالأكاذيب قال الحقيقة يومها، وهذا ما أثبتته الوقائع في الأيام اللاحقة.

الغرب الذي لا يريد فعل شيء يريد، في الوقت نفسه، أن يقول للعالم إنه يفعل كل ما في وسعه، إن حكوماته أمينة مع مثلها، وضالعة في تحمل مسؤولياتها الأخلاقية ولكن كل جهودها تتحطم على صخرة العناد الروسي..

هناك من يقول إن المجتمع الدولي سيستثمر الفيتو الجديد لصالح السوريين.. كيف؟!

ستقوم أستراليا ولوكسمبورغ والأردن، وخلال أيام قليلة، بطرح مشروع قرار في المجلس يدعو الى الإجازة لمنظمات الإغاثة الدولية بنقل المساعدات الإنسانية عبر ٤ نقاط حدودية مع تركيا والعراق من دون العودة الى الحكومة السورية.

التعجيل بطرح هذا المشروع هدفه إحراج الروس (إحراج مرة أخرى!) الذين سيعدون للعشرة قبل أن يفكروا برفع الفيتو، إذ لا يعقل أن يفعلوها مرتين في أسبوعين!!

وقالت مصادر لها علاقة بالمشروع إن هناك حرصاً على «تجنب فيتو روسي آخر ولذلك فإن المشروع لن يتضمن أي عقوبات أو فرض منطقة حظر طيران أو أي من النقاط الخلافية الكبرى.. ولن يكون تحت الفصل السابع».

والطريف وجود من يحاول الإيحاء بأن المشروع الفرنسي (المحكمة الجنائية) كان أصلاً طعماً للروس كي يبتلعوا مشروع الإغاثة الإنسانية!

حسناً.. منذ الآن نحن واثقون أن مشروع الإغاثة سوف يمر دون فيتو روسي، ولكننا واثقون أن القرار لن يجد طريقه للتنفيذ طالما أنه موضوع تحت طائلة العتب فقط.. فأين وجه المقارنة بين هذا النجاح وبين الفشل الذي مني به المشروع الفرنسي؟

بعد جلسة التصويت، الخميس الماضي، خرج المندوب الروسي ليقول إن المشروع الفرنسي كان مجرد دعاية غربية، ونحن آسفون إذ نردد خلفه: أجل إنها دعاية غربية.. دعاية وحسب.

# حرية.. حرية

ياسر عطا الله

في سياق الثورة، وعلى هامشها، ولدت صحف كثيرة، الكترونية في معظمها، يحررها شباب بشغف الهواية والرغبة في قول الحقيقة.

وقبل الخوض في صفات التفضيل أو التبخيس فإن المؤكد أن هذه الصحف، أو معظمها على الأقل، قد امتلكت من حيث المبدأ ميزة مهمة تصنع الهوة بينها وبين الصحف السورية الرسمية: الجدة. نفس جديد؛ لغة جديدة؛ أفكار جديدة.. وبالطبع موضوعات جديدة.

ثمة الكثير من الملاحظات والتحفظات المهنية: نقص في الاحتراف؛ غلبة الانفعال وطغيان الحماس؛ الإخلال ببعض الشروط المعتمدة في الصحف العالمية الراسخة؛ نقص في المعلومات، وضعف في المصادر..

ولكن بالمقابل فإن هذه الصحف الشابة مترعة بالحرية، ومن يعرف شيئاً من بدهيات المهنة يعرف أن لا صحافة بلا حرية، ولذلك افتقدت سوريا طيلة نصف قرن إلى صحافة حقيقية، واليوم فقط صار بإمكاننا القول أنه صار لديها صحافة.. صحافة حقيقية.

معظم الصحف الجديدة انطلقت من دافع الانحياز للثورة، وكان مقدراً لها، بسبب هذا الدافع، أن تتوصل إلى معادل لنظرية «الصحافة الملتزمة» التي اخترعها النظام وسارت عليها صحفه، ولأن الحرية تصنع الفارق فإن صحف الثورة سرعان ما تجاوزت المفهوم الضيق

للانحياز، وانطلقت في سبيل البحث عن الحقيقة. هكذا وإلى جانب فضح سلوك النظام وممارساته نجد كشفاً لانحرافات الثورة، وإلى جانب التنديد بمسؤولي النظام نقرأ نقداً لاذعاً لبعض قياديي المعارضة.. وذلك دون الوقوع في مطب المساواة الزائفة بين الطرفين، ودون تضييع البوصلة ونسيان الدافع الأساسي.

بالحرية تم تكسير جميع التابوهات ونزع الحصانة عن جميع البشر، وتوسع مفهوم الوطنية ولم يعد فزاعة لتخويف الأفكار الحرة والآراء الجريئة، وافتُتح الحديث في المسكوت عنه، ليس في السياسة فقط، بل وفي شؤون المجتمع والثقافة. صرنا نقرأ عن طوائفنا ومذاهبنا وعشائرنا فنفهم أنفسنا أكثر ونعرف مشكلاتنا في العمق والجوهر. سقطت تماماً كليشات «الوحدة الوطنية» و«الشعب الموحد خلف قيادته» و«الممانعة» و«المقاومة».. واستُبدلت بتوصيفات ومقاربات أكثر عمقاً وموضوعية وصدقاً.

وكان طبيعياً، والحال هذه، أن نجد أنفسنا أمام لغة مختلفة، فلم يعد لدينا «قائد ملهم» ولا «خطاب تاريخي» ولا «قيادة حكيمة» ولا «الأخوة المواطنين» ولا «منعطف تاريخي» ولا «إنجازات عظيمة».. تخلصنا من كل هذه القيود التي حُبست بها صحافتنا، ومعها حُبست عقولنا ومشاعرنا لنصف قرن طويل من الزمن.

وإذا كان صحيحاً أن اللغة والتاريخ يصنعان حياتنا، فإننا نستبشر بحياة أفضل تصنعها لغة جديدة وتاريخ جديد، وكي لا نُتهم بالوقوع في الوهم يجب التذكير بأن الصحافة لا تصنع واقعاً، لكنها بالتأكيد تؤثر فيه، والأهم أنها تعبر عنه. لنقرأ صحف سوريا الجديدة وعندها سنتأكد أن واقعاً جديداً على وشك الولادة من رحم المأساة الفظيعة التي نعيشها.

حرية - السنة الثانية - العدد (٩٠) ٢٠١٤/٥/٢٦

# سوريا المشرعة على كل الاحتمالات..

خالد الحلبي

أعلن الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند نية بلاده منح السفارة السورية الشاغرة في باريس إلى الائتلاف الوطني المعارض، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد أقدمت على خطوة مشابهة، وإن كانت على مستوى أقل، إذ منحت الائتلاف بعثة دبلوماسية ذات تمثيل رمزي، وفي السياق نفسه فقد تحدثت مصادر في الجامعة العربية عن أن اجتماع وزراء الخارجية القادم سوف يحسم منح الائتلاف مقعد سوريا في الجامعة. ومن المتوقع في الأيام القادمة أن تحذو دول ومنظمات أخرى حذو واشنطن وباريس والجامعة العربية فتستقبل بعثات دبلوماسية من الائتلاف، ما سيشكل ارتقاء في الاعتراف العالمي بالممثل الأبرز للمعارضة السياسية السورية.

إذاً فالغرب ينتقل، شيئاً فشيئاً، نحو مزيد من الالتزام بشرعية المعارضة وتعزيز حضورها.. ولكن هذا نصف الحقيقة فقط، أما النصف الآخر فيتمثل في أن الغرب نفسه، ومعه دول عديدة أخرى، يغض النظر عن الانتخابات الرئاسية القريبة، بل ويشجعها ببياناته الإنشائية الضعيفة التي تندرج في باب رفع العتب وسد الذرائع، لنقف بالتالي أمام تناقض محير: من جهة يتم تعزيز المعارضة معنوياً والقبول بها في عدد من المحافل الدولية، ومن جهة أخرى يتاح للنظام البقاء والتجديد لنفسه، ليس عبر الانتخابات وحسب، بل وعبر السماح له بانتصارات عسكرية في أجزاء مهمة من الأراضي السورية!.

سيحكم النظام ما تبقى بين يديه من سوريا، وسيمثل الائتلاف سوريا في عدد من العواصم والمنظمات الإقليمية وربما الدولية، فضلاً عن نفوذه الفعلي في عدد من المناطق السورية. باختصار سنكون أمام سوريتين، على المستوى السياسي والرمزي على الأقل، واحدة بيد النظام وأخرى بيد المعارضة. فهل هي خطوة أولى نحو التقسيم؟

أسئلة بدهية: إذا كانت الولايات المتحدة منحازة بالفعل إلى المعارضة فلماذا تبدو وكأنها تمد يد العون للنظام؟ لماذا تحرص على نوع من التوازن بينهما (مع أرجحية بسيطة للنظام)؟ لماذا، وهي القوة الأعظم في العالم، لا تفعل ما بوسعها لقلب موازين القوى وتوفير سبل النصر للمعارضة؟

«الحسم ممنوع حالياً».. هذا هو الجواب الذي تتقاطع عنده كل المعلومات والإشارات المتوفرة.

الولايات المتحدة في صدد إعادة حساباتها الاستراتيجية، وإعادة انتشارها في العالم، وفي ما يخص الشرق الأوسط تحديداً فهي تريد إعادة ترتيب المنطقة على أسس جديدة، ومن هنا فهي منخرطة في مفاوضات شاقة ودقيقة مع إيران، بدأتها في الملف النووي وستكملها في ملفات أخرى يلخصها عنوان بارز: دور إيران وحدود نفوذها في الترتيب الجديد.

في زيارته الأخيرة إلى الرياض، أبلغ الرئيس الأمريكي السعوديين بأن عليهم التكيف مع العلاقة الجديدة التي ستجمع واشنطن بإيران، وفحوى الرسالة كان واضحاً: إيران ستضطلع بدور مهم في الحفاظ على استقرار المنطقة بعد إثباتها أنها أهل لتكون شريكاً إقليمياً للقوة العالمية العظمى.

من جهة أخرى فالولايات المتحدة منخرطة أيضاً في حوار ساخن مع موسكو، تتخلله مكاسرات ومجابهات ومشادات، ومحور كل ذلك هو تحديد حجم روسيا في الخريطة الجيوسياسية الجديدة للعالم، هل هي قوة عالمية تصلح أن تكون، كما كان سلفها الاتحاد السوفياتي، قطباً ثانياً، وهذا ما يريده الكرملين، أم أنها قوة إقليمية تساعد واشنطن في إدارة شؤون بعض من آسيا الوسطى والشرق الأوسط، وهذا ما يسعى إليه البيت البيض.

العلاقة مع إيران لم ترس على صورة نهائية بعد، والحوار مع روسيا لا يزال في بدايته، وسوريا هي الميدان والمختبر لكلا المسعيين الأمريكيين. هنا سوف يتقرر نفوذ إيران ومدى صلاحيتها لشراكة مع واشنطن، وهنا أيضاً سوف يتقرر جزء كبير من الدور الروسي المستقبلي في العالم.

وريثما تحصل الولايات المتحدة على أجوبة نهائية فالأمور في سوريا يجب أن تبقى مفتوحة على كل الاحتمالات، وهو ما يتطلب الاحتفاظ بجميع الخيوط وبكل الأوراق: النظام؛ والمعارضة السياسية؛ والمعارضات المسلحة، والوجود الإيراني، والحضور السعودي؛ والدعم الروسي...

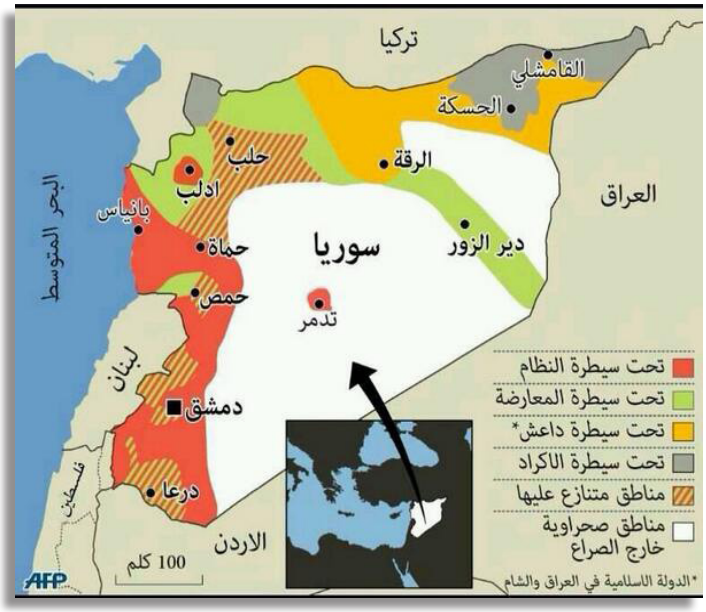


من بين الاحتمالات الكثيرة المفتوحة ثمة ثلاثة تدور حولها التكهنات والتوقعات:

أولاً ـ التقسيم، ويستند القائلون بهذا الاحتمال إلى أنه يشكل نقطة تتقاطع عندها رغبات أطراف عديدة: إسرائيل التي تود أن ترى في محيطها كيانات صغيرة هشة على أساس ديني طائفي؛ وإيران التي إن رأت استحالة السيطرة على كل سوريا فهي ترغب في أخذ نصيبها على شكل كيان تابع لها؛ والقوى الدينية المتطرفة التي تسعى إلى إقامة دولة دينية على جزء من سوريا؛ والأكراد الراغبون في تحقيق حلمهم القومي والانفصال عن الدولة السورية بهويتها وتوجهها العربيين..

وسيناريو التقسيم الأكثر شيوعاً هو الذي يتحدث عن ثلاث دويلات: كردية وسنية وعلوية، وقد برز مؤخراً سيناريو جديد يتحدث عن دويلة تمتد من الجنوب اللبناني عبر البقاع إلى الساحل السوري لتضم علويي سوريا وشيعة لبنان في كيان واحد يدور في الفلك الإيراني.

وسيناريو جديد آخر يتحدث عن ضم حوران إلى الأردن، وسيطرة النظام على المنطقة الممتدة من دمشق إلى الساحل، وإقامة دولة كردية في القامشلي ودولة إسلامية في المنطقة الشرقية.. وإذا كانت جميع هذه السيناريوهات تفتقد إلى أسس منطقية كما تفتقد حالياً إلى قابلية للتجسيد، فيجب ألا يدفعنا هذا إلى الاستسلام للطمأنينة، فما يغدو مستبعداً اليوم قد يبدو معقولاً بعد عشر أو خمس عشر سنة.

ثانياً ـ الصيغة اللبنانية، حيث تنتهي المحنة السورية بتسوية دولية إقليمية تنتج محاصصة طائفية ومذهبية كالتي يعيشها لبنان، كأن تكون رئاسة الجمهورية للعلويين ورئاسة الحكومة للسنة ورئاسة البرلمان للأكراد.. مع حصة ثابتة لكل طائفة في الوزارة والجيش والإدارة العامة. والنتيجة دولة هشة تحت وصاية إقليمية (إيران والسعودية) ودولية (الولايات المتحدة وروسيا)..

ثالثاً ـ الاحتمال الثالث شهد رواجاً في الأيام القليلة الماضية، ويتحدث عن احتمال توافق دولي إقليمي على إعادة إنتاج النظام: إبقاء النظام مع إزاحة رأسه وتغيير دوره، وملخص الدور الجديد يشبه الصيغة التركية ما قبل أردوغان: جيش قوي يلعب دور الحامي للعلمانية والأقليات، وفي الواجهة لعبة سياسية قوامها أحزاب مدنية تتنافس على السلطة. وبترجمة سورية: يبقى الجيش والأمن في يد العلويين وتترك السلطة التنفيذية مقيدة الصلاحيات للسنة، مع وجود شكل ديمقراطي من أحزاب وانتخابات..

ما نصيب كل من هذه الاحتمالات من الصحة؟ أيها أقرب إلى الواقع؟ ما فرصة تجسيدها فعلياً؟

لا نستطيع الحسم بإجابة مؤكدة، فالصراع في سوريا وعليها لا يزال على أشده، والبازار الدولي ـ الإقليمي لا يزال مفتوحاً.

حرية - السنة الثانية - العدد (٩٠) ٢٠١٤/٥/٢٦

# وشوم الضباب ..

## تمام هنيدى بين حياتين.. وأكثر من بلد.. في ديوانه الأول

سارة مراد

بحذر، بقلق، قد لا يليق بشاعر، أطلق تمام هنيدي ديوانه الشعري الأول في بيروت، في كانون الأول ٢٠١٣، إلاّ أنّ الديوان لم يوزّع في الأسواق حتى بداية كانون الثاني ٢٠١٤. تمام الصحفي والمُدقّق اللغوي غادر سوريا صيف عام الثورة الثاني ٢٠١٢، إلى مصر التي شكّلت مقرّه المؤقت ثمّ حطت به الرحال منذ نيسان المنصرم في السويد ذات الثلوج البيضاء الغزيرة.

منذ وقّع تمام ديوانه بقيّ يعود إلى بيروت، شوقاً وحنيناً إلى دمشق وجبال السويداء في سوريا، إلى نمط علاقاتٍ إنسانية واجتماعية يفتقدها اليوم بشدّة. يقول تمام: (في السويد الانفعالات الإنسانية شأنٌ خاص، ومن المُستغرَب جداً هناك أن تظهر غضبك أو فرحك أو حتى طريقتنا في التلويح بأيدينا أثناء الحديث، أو إعلاء صوتنا، هناك نعيش في قوقعات ذاتية محكمة الإغلاق).

هرباً من صدمته الحضارية- إن صحّ القول- يعود تمام إلى بيئة أكثر أماناً ودفئاً في بيروت، ويتواصل مع كل أصدقاءه السوريين في بيروت، في مصر، وفي سوريا. ويكون هو ذاته على سذجيته لبضع أيام مسروقة من غربته التي لا تسمح

له بالأكثر قبل أن تطالبه بالعودة إلى برودتها ونظامها بحسناته وسلبياته.

لا يُسرف هنيدي في كتابته، وكأنّه يخشى البوح، يُغرِقُ في التشابيه والصور والاستعارات والاختزال، يُثقل نصوصه التي لا تميل إلى القِصر في مُعظمها بإحساس الخسارة والفَقد، ولعلّ هنيدي يسير ويأخذ قارئه معه في محاولته الشعريّة الأولى وسط ضبابٍ ذاتي كثيف، اخترقه ضباب الحدث الثوري الذي عصف بسوريا محاولاً إقصاء شتاءٍ طويل علّ ربيعها يُزهر.

(الصوت الأول
مُسترشداً بالليل
يَحفِرُ ظلّهَ في الأرض
يبحث عن مسافاتٍ تباعدهُ عن النصّ الركيك
ليحتفي بكتاب تأريخ العلوّ
يقينه أنّ الضباب على اتساع يقينه يبقى ضبابْ...
ويقينهُ أنّ الحضور عقوق روحٍ
وانفلات قصيدةٍ
ونفور جسمٍ
هادئاً يختار أن يشمّ المكان بمائه ودمائه
ويشدّ هذا الكون من تاريخه/
خبباً يسيرُ إلى الغياب)

في بيروت التقينا تمام، وكان لصحيفة «حرية» هذا اللقاء معه:

*- لنبدأ الحديث بديوان «وشوم الضباب» متى كُتبت قصائده؟

**- في الحقيقة كتبت مُعظم نصوص الديوان قبل عام ٢٠١١، إلاّ أنني شهدت ربيع ٢٠١١، ولم أستطع أن أبقى بمعزلٍ عن التأثر به، حتى كان أن اعتقلت في وقتٍ لاحق من نيسان ٢٠١٢ بضعة أيام. تأثري، مشاهداتي، تجربتي، ظهرت في الديوان بالإضافة التي أسميتها «سبع أصوات» وهي بأكلمها بتأثير الثورة.

*- أنت تتحدث بثقة عن الثورة السورية، فيما يتردد آخرون في وصف ما يجري بين أزمة وحراك ثوري وثورة وصولاً إلى الحرب الأهليّة؟

**- أقول أنه بعدما سُحِبَ الشرط الوطني من الثورة، وأقصد بهذا تحوّلها من ثورة شعب بهدف إسقاط نظام سياسي واجتماعي إلى مجموعات بشريّة تتقاتل على الأرض السورية، وغدت سوريا ملعباً لكل اللاعبين السياسيين والعسكريين خارج سوريا، فإنني أرى أنّ تحوّلنا إلى حالة دفاع عن حيوات شخصيّة.

بمعنى اليوم لم نعد نحكي في العناوين العريضة للحريّة والكرامة، أو انني كفرد سأقوم بهذا أو ذاك من أجل الثورة ومن أجل نجاحها، بقدر ما غدونا في حالة دفاع أكثر خصوصيّة، وذاتيّة، عن كرامة شخصية وذاكرة شخصية. القضية اليوم تبدو لي فردية لكل شخص من مجموعة الأشخاص الثوريّين ولكنها لم تعد قضية جمعيّة.

*- كيف ترى العلاقة بين ما يحدث والكتابة الإبداعية التي ترافقه بمجموعة أقلام بعضها شبابي وبعضها أكثر احترافية تتنوّع في مختلف المجالات من البحثّي إلى الشعري والروائي والذاتي وأدب السجون والغنائي؟

**- أعتقد أنّ كل ما كُتِبَ ويُكتَب اليوم هو مرتبط بكونه رد فعل بشكلٍ كبير. إذ لا أعلم حقيقة كم نستطيع عزل أنفسنا، حتى لو أننا أصبحنا خارج سوريا والحدث السوري كتأثير مباشر؟ أو كم نستطيع عزل انفعالاتنا الإنسانية عن الثورة؟ الثورة بحد ذاتها شيء عصف بالبلاد بأكلها، وبالنسبة لي كانت المرّة الأولى التي أشعر أنّ لديّ بلدٍ أنتمي إليه.

*- من شعورك بالانتماء هذا، من هويتك المُكتَسبة بعد الثورة، وأنت اليوم خارج سوريا، كيف ترى علاقتك الذاتية مع سوريا؟

**- أعترف أنني وإلى اليوم لست مُتصالحاً بشكلٍ كامل، أو قادرٍ على التصالح مع مغادرتي سوريا. أسال نفسي دائماً: هل حقاً أنا هربت من الدفاع حتى عن حياتي الشخصيّة؟! هل مفهوم الخيانة هو خيانة لذاكرتك الذاتيّة أم لقيمك الكبيرة؟!

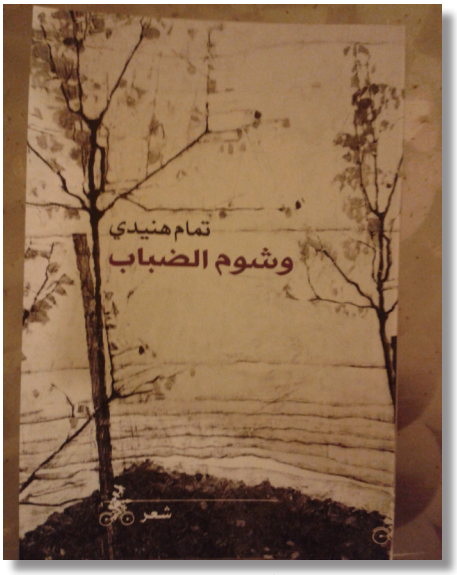


وأفكر أنّ الرجل الذي دُمّر منزله، على رغم الألم الكبير الذي يعيشه، إلاّ أنّ آخر صورة خزّنتها ذاكرته كانت لمنزله المُهدّم. أمّا أنا فمنزلي كان قائماً ولم يزل، أنا الذي غادرته وهو لم يغادرني.

هذا على الرغم من علمي أنّه لا شيء أسوأ من البقاء مُعلقاً بين مكانين، وحياتين.

*- ما هو موضوع كتابتك اليوم، وأنت مُعلّق بين مكانين وأكثر من ذاكرة مكانية اكتسبتها بترحالك عبر ثلاث سنوات تقريباً؟

**- أعمل اليوم على نص اسميته مبدئياً «يوميّات القذائف المُشمسة»، يمكنني وصفه بكونه مجموعة مقاطع سرديّة ومقاطع شعريّة- نثريّة كُتبَت جميعها بتأثير الثورة. وكما يشي العنوان الأوّلي فأنا مسكونٌ حتى في غربتي بالحرب، بمعناها العسكري وكيف انعكس على الأمكنة والاشخاص والذاكرة. هذا ما أبحث فيه واكتب عنه اليوم. إذ أرى أنّه لا يوجد سوري اليوم، وأكرّر بالنسبة لي، كلّ السوريّون بلا استثناء طالتهم أذيّة من نوعٍ ما.

*- وهل انعكست غربتك بشكلٍ إيجابي على كتابتك، وتطوّرها، من حيث إعطائك مجالاً أوسع إن صح القول للنظر إلى الأمور وما يجري في سوريا، على سبيل المثال؟

**- أوروبا بشكل عام، والسويد تحديداً تطبع سُكانها بمناخها البارد، من ٣١ آب المُنصرم بدأت أشعر بالبرد، وأقول هذا بالمعنى الدقيق للكلمة. إذ بدأت الآن أعيش نمط حياة جديد في بيئة غير حارة لا تتقبّل طبيعتنا الانفعالية نحن أبناء المنطقة الحارة أو المتوسطيّة. هذا انعكس بدوره في كتابتي على مستوى التفكير والتحليل الذي أمسى أكثر برودا وأقل انفعالاً وعاطفيّة، ممّا أنضج كتابتي كما أعتقد. وإن كنت أخشى أن يذهب هذا البرود بي وبكتابتي إلى مكان أبعد، اكثر وحشة، فكنت أكثّف زياراتي مؤخراً إلى بيروت، أعيش فيها بعضاً من ذاتي كمتوسطي، وأحاول خلق توازنٍ لم أنجح في إحقاقه حتى اللحظة بين عالمين وبيئتين ومناخين وثقافتين مختلفتين.

# بين رئيسين!

فداء يونس

يعتبر رئيس الأوروغواي خوسيه موخيكا، أفقر رئيس في العالم لكونه لا يحتفظ سوى بـ ١٠٪ من مرتبه الذي يبلغ شهرياً ١٢ ألفا و٥٠٠ دولار أميركي، ويتبرع بالباقي للجمعيات الخيرية، حيث يعيش موخيكا منذ توليه الرئاسة في شهر مارس ٢٠١٠، في نفس المنزل ونفس الحي وبنفس الطريقة قبل توليه الرئاسة، لأن أغلبية الشعب الذي صوت له من الفقراء، لذلك يجب عليه أن يعيش مثلهم ولا يحق له عيش حياة الترف في القصر الرئاسي، كما أنه لا يتمتع بالحراسة المشددة كبقية رؤساء العالم.

لكن هذا الرئيس فاجأ العالم في الأسبوع الماضي بخبر لا يمتّ إلى عمله كرئيس، وربما لا يندرج في حقل السياسة أو الاقتصاد أيضا، لكنه يؤكد على شخصيته المتواضعة ودوافعه الانسانية، حيث أعلنت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين أن موخيكا سوف يستضيف في بيته الشخصي ١٠٠ يتيم سوري ممن أجبرتهم الحرب الأهلية في بلدهم إلى اللجوء للدول المجاورة. وقالت المفوضية إن كل طفل سوف يرافقه شخص بالغ من ذويه.

بالتزامن مع هذا الخبر الذي تناقلته وسائل التواصل الاجتماعي بكثافة، جرى تناقل صورة نُشرت بطريق الخطأ في إعلام النظام السوري، ضمن تقرير عن دخول قواته إلى سجن حلب المركزي، الصورة لطفلة صغيرة سجينة خلف القضبان، ولا يتجاوز عمرها الست سنوات، مما أثار استنكار كل من شاهدها.

الإعلام الرسمي لنظام الأسد تجاهل الخبرين معاً، وكأنه غير معني بهما، فهو يُصر على نفي وإنكار الجرائم التي يرتكبها بحق السوريين والأطفال منهم بشكل خاص، مع أن التقارير الحقوقية تؤكد ضلوعه في جرائم اعتقال الأطفال وتعذيبهم وصولاً إلى اغتصاب بعضهم في المعتقلات، لكن تلك الصورة المنشورة الآن بكثافة، دعتني للمقارنة بين رئيس الأورغواي الذي يستضيف مئة طفل من اللاجئين السوريين، في مبادرة تهدف إلى حث المجتمع الدولي على تحمل مسؤولياته تجاه الكارثة الانسانية في سوريا، وبين رئيس سوريا الذي يسجن أطفال بلاده!

## كاريكاتير العدد

# انتخابات بالدم

منى أسعد

يُصرّ النظام السوري على إجراء الانتخابات الرئاسية، مطلع الشهر القادم، واهما أن طاعة مؤيديه من جهة، وخوف النازحين من جهة ثانية وبعض التزوير الذي برع به عبر عقود من تاريخ ديكتاتوريته، قادرين على منحه شرعية فقدها بالمعنى السياسي والأخلاقي منذ اللحظة الأولى للعنف الذي واجه به أطفال درعا.

وإذا كانت الثورة التي اندلعت في آذار ٢٠١١ قد أجبرته على تغيير دستوره القائم على بدعة الاستفتاء، إلى انتخابات سعى جاهدا لتقييدها بحيث لا تتيح لأي شخص أن يتوهم إمكانية منافسة الأسد على منصب الرئاسة في سوريا، كما أعلنت المستشارة السياسية والإعلامية في القصر الجمهوري بثينة شعبان لقناة المنار التابعة لحزب الله اللبناني، حين أكدت أن الابراهيمي استقال من مهمته بعدما عجز عن اقناع الأسد بالاستقالة، فاكتشف حينها أن الأسد لن يتنحى ويترك شعبه!

وتضيف شعبان بأن «الانتخابات لا علاقة لها بالعملية السياسية في جنيف»، معتبرةً أن «الحل السياسي الذي تريده الولايات المتحدة من جنيف هو تنصيب عملاء لها في سورية وتغيير هويتها السياسية كي تصبح ورقة بيدها وتحت السيطرة الجيوسياسية لها، في حين أن الحل السياسي الذي تريده سوريا هو التخلص من الإرهاب وأن تبقى دولة سيدة عزيزة قوية يحكمها شعب سوري مقاوم». وبالطبع فإن من سيحكم باسم هذا الشعب المقاوم هو الرئيس المقاوم الذي دمر أكثر من نصف سوريا وهجّر أكثر من نصف شعبها باسم تلك المقاومة المزعومة. لأن وجود الأسد في الحكم من أهم عناصر عزة الدولة وقوتها.

وتابعت الوزيرة شعبان قولها «إننا وجهنا دعوات للدول الصديقة لتحضر كضيوف للانتخابات «وليس كمراقبين»، مضيفة «أن ما يهمنا الأصدقاء وليس الأعداء، فقد تخلصنا من اللغو الغربي حول الديمقراطية وحقوق الإنسان وحول المراقبة، لدينا ثقة بالنفس فنحن شعب حر وذكي والشعب هو أفضل مراقب لهذه الانتخابات».

وعليه سارع رئيس مجلس الشعب السوري جهاد اللحام لدعوة ١٣ بلماناً من تلك الدول الصديقة، إلى إرسال وفود تستضيفهم سوريا بمناسبة العرض الانتخابي، دون تعيين لهذه الدول، غير أن إيران باعتبارها راعية جبهة الممانعة والصمود أعلنت مؤخراً أنها تدرس إمكانية إرسال وفد من المراقبين إلى الانتخابات الرئاسية في سوريا لتأكيد نزاهتها، دون أي حسم لطبيعة الوفد بأنه من الضيوف كما أكدت الوزيرة شعبان، أو هم مراقبين كما عبرت الناطقة باسم الخارجية الإيرانية.

بغض النظر عن نزاهة الانتخابات ونزاهة أصدقاء النظام السوري تجاه هذه الانتخابات أو الديمقراطية بشكل عام، خاصة وأنهم جميعاً يتحدثون باسم الشعب العنيد، وفق تعبير زياد الرحباني، هذا الشعب الذي قرر أن ينتخب بالدم الذي استباحة الرئيس الممانع، بعد أن تجاوز عدد القتلى الموثقين منذ بدء الثورة ١٦٢ ألفا، وفق المرصد السوري لحقوق الانسان، وما يزيد عن ثلاثة ملايين لاجئ في دول الجوار، وأكثر من ستة ملايين ونصف من النازحين عن ديارهم وبيوتهم ومصادر عيشهم.

بالطبع جواب الرئيس الممانع أنه لا يعتبر أولائك من السوريين، فكل معارض له هو إرهابي.

لكنه لم يخبرنا عن حوالي ٦٥ ألف قتيل من مؤيديه بين حماة الديار وشبيحة الدفاع الوطني، وقد يصل الرقم إلى أضعاف ذلك، حيث قرر أهالي هؤلاء القتلى أن يستعيضوا عن العراضات الانتخابية التقليدية بصور قتلاهم التي علقت بالعشرات وأحيانا بالمئات على جذوع الأشجار وأعمدة الكهرباء في مداخل القرى والبلدات الموالية!